

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ١٤
المعقودة يوم الأربعاء
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر حرم للجلسة الرابعة عشرة

الرئيس :

السيد البمان

(تركيا)

(نائب الرئيس)

المحتويات

المناقشة العامة لجميع البنود المتعلقة بنزع السلاح (تابع)

UN LIBRARY

NOV 25 1991

1991 OCT 22

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.14
7 November 1991
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستمدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

نظرا لغياب الرئيس ، تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد البمان (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ .

بنود جدول الاعمال ٤٧ الى ٦٥ (تابع)

المناقشة العامة لجميع البنود المتملة بنزع السلاح

السيد هرنانديز (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : اسمحو لي أولا ، بالنيابة عن وفدي أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئة
السيد مروزفيتش بمناسبة انتخابه رئيسا للجنة الأولى . ونود أيضا أن نهنئ أعضاء
المكتب الآخرين .

نود بالإضافة الى ذلك أن نهنئ وكيل الأمين العام السيد ياسوشي أكاشي وأن
نشكره على بيانه الوافر بالمعلومات عن عمل إدارة شؤون نزع السلاح ، ونود بمفّة خاصة
أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لبرنامج الزمالات الدراسية الذي قدم - تحت إشراف الإدارة
التي يديرها - إسهامات قيّمة لنشر المعلومات بشأن مسائل نزع السلاح . إن الجمهورية
الدومينيكية تشترك للمرة الثانية في هذا البرنامج ويمكن أن نشهد على قيمة العمل
الذي يجري تنفيذه .

لا يمكنني أن أبدأ بياني دون أن أشيد بذكرى رجل عظيم من رجال امريكا
اللاتينية هو الفونسو غارسيا روبليز . إن كفاحه الذي لا يكل من أجل تحقيق عالم أكثر
أمنا وسلمًا يتكرّس في معاهدة ثلاثيلولكو ، وسيبقى مثالا لأجيال عديدة مقبلة .

نود أيضا أن نعرب عن ألم وفدنا لفقد زميل آخر في اللجنة الأولى هو جاك
غيراردي سيبرت . وسوف نفتقد مساعدته وصادقته .

تبدأ الجمعية العامة واللجنة الأولى عملهما هذا العام في عالم يزداد
تكافلا . إن عصرنا كانت تكتنفه دائما قيم مظلمة وأفكار مدمرة ، ولئن كانت هذه
الفترة دينامية على وجه الخصوص ، فإن وسائل الاتصالات المتطورة لا تستطيع أن
تواكب هذه التغيرات السريعة . وبالإضافة الى ذلك هناك عدم يقين واسع الانتشار يجعل
أكثر المحللين جراءة لا يجسر على تخمين الى أين نحن متجهون والى أين سينتهي بنا
المطاف .

واستجابة لهذا العالم المتغير بلا انقطاع تتوفر للأمم المتحدة فرصة لترسيخ مُثل العدالة التي واكبت قيامها حتى نضمن أن تصبح منظمة يتساوى فيها حقاً جميع الاعضاء ولا يكون فيها أحد "أكثر مساواة" من الآخرين .

وفي عالم يزداد تكافلاً ، من غير الممكن أن ننكر أن هناك ترابطاً بين الحرب والسلم ، بين الدمار والتنمية ، وبين الخوف والأمن . ولهذا السبب نعتقد أن الأمن ونزع السلاح والتنمية الدولية مسائل مترابطة ارتباطاً وثيقاً .

ولئن كان القطاعان الصناعي والزراعي ينتجان على نحو مستمر ، فإن معدلات التبادل التجاري بين البلدان الصناعية والبلدان النامية غير متوازنة وغير منفصلة ولئن كانت التحويلات الائتمانية تتم في مدن كبيرة مثل نيويورك ولندن وطوكيو ، فإن مدى آثارها يتردد في كل ركن من أركان العالم .

ومع أن خطر نشوب صراع نووي أصبح الآن يكتسي طابعاً نظرياً ، فهو لا يزال مصدر انعدام أمن على النطاق العالمي . إن حدوث كساد اقتصادي دولي بما يترتب عليه من أخطار لا يزال أمراً محتملاً يمكن أن يعتمد على قرار آخر تصدره حكومة ما أو تصدره مؤسسة مالية دولية .

هذه الحالة جعلت النظام العالمي يعيش في ظل توازن دقيق غير مستقر .

إن بلدان العالم الثالث أشد البلدان إصابة باضرار النظام العالمي الجديد . وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على سبيل المثال تواجه تحديات على جبهات مختلفة في وقت واحد : فهناك انعدام الأمن الذي يفرضه التهديد بنشوب حرة عالمية ، والاتجاهات الخطيرة في النظام الاقتصادي الدولي ، والفجوة المتزايدة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، وهشاشة الأنظمة الاقتصادية الوطنية ، والعقبات التي تقف في سبيل تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية . هذه كلها تشكل مصدراً لانعدام الأمن ومن ثم لنشوء الصراعات في العالم ، وهو أحد الأسباب التي تجعل الشعوب تشعر بانعدام الأمن .

(السيد هرنانديز)
الجمهورية الدومينيكية

إن فئة قليلة فقط يمكنها أن تشعر بالامن والهدوء في عالم تتسع فيه الرقعة التي تفصل بين البشر الى مجموعتين مختلفتين اختلافا واضحا ، إحداهما فئة مشبعة - ربما تواجه بعض المشكلات المقرونة بالثروة والمستويات المرتفعة من الاستهلاك ، والفئة الأخرى ، الغالبية العظمى التي لا تستطيع أن تفي حتى بحاجاتها الأساسية من الطعام والمأوى والملبس ، ناهيك عن العلاج الصحي والتعليم والثقافة .

إننا جميعا نشعر بصورة متزايدة بالانعدام الأمن في هذا العالم المتشرد لانسه أصبح من المستحيل ، في ظل هذه الظروف ، أن يزدهر التضامن الطبيعي بين أعضاء الجنس الواحد . وانعدام الأمن الناجم عن هذا المصدر وغيره من المصادر - مثل التعصب العرقي أو السياسي أو الايديولوجي أو الديني ، ورفض التعايش بين بلدان وشعوب لها عقائد أو فلسفات أو أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة - هو سبب من أسباب سباق التسلح .

وفيما يتعلق بالأمن وبتدابير بناء الأمن والثقة ، ولا سيما في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، أود أن أؤكد - دون الاستخفاف بمسائل الحرب أو التقليل من أهميتها - على انه لا يمكننا أن نتفاض عن أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أجبرت شعوب امريكا اللاتينية على العيش في ظلها هي واحد من المصادر الرئيسية للريبة . وثمة إشارة الى قيام نظام اقتصادي عالمي جديد بفعل الظروف الراهنة - لا بفعل قرار لهيئة دولية - ولكننا نسينا انه عندما أصدرت الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة في أيار/مايو ١٩٧٤ إعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق ، شعرنا جميعا ، نحن سكان العالم الثالث ، ورغم تفاؤلنا ، بالعجز والتشاؤم إزاء احتمال أن يقوم العالم الصناعي بتنفيذ هذين المكين .

لقد كانت استجابة البلدان الصناعية لتطلعاتنا المشروعة مكلفة جدا . ومن خلال "مساعدة اقتصادية" ضئيلة قُدمت إلينا من أجل مساعدتنا في معالجة مديونتنا الخارجية ، فرض علينا رأس المال الذي قدمته الشركات عبر الوطنية أفدح استرهاان لنا ، ويبقى ما يسمى بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد غير محقق بل ومحل استهزاء من جانب البلدان الصناعية في بعض الأحيان . وهكذا ، لا يمكن لشعور الارتياح الذي يساورنا منذ أمد بعيد إلا أن يزداد .

إن الحل المنطقي الوحيد يكمن في التمني للأسباب التي تؤدي الى انعدام الأمن ، وذلك بتكريس جزء من الموارد المخصصة الآن للحرب والموت ، للتنمية والحيالة . كثيرا ما سمعنا ، بشيء من الاعتزاز ، أن منطقتنا منطقة محبة للسلم ويسودها الوئام .

ومع ذلك ، فإن سباق التسلح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شذ أيضا عن كل منطق .

لهذا يود وفدي أن يشكر الأمين العام والخبراء الحكوميين الذين تعاونوا في وضع الدراسة المعروضة علينا ، على معالجتهم القيمة لموضوع نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي . فهذا الاتجار بالأسلحة ، الذي يعود بالربح الوفير على مرتزقة الحرب وتجار الموت ، يجب أن يزال إزالة تامة . والشئ الذي لا يُحتمل هو أن ثمة بلدانا متجاوزة لها نفس الجذور الثقافية ، وتتساوى في الفقر وفي شحة الموارد ، تعتبر جارها عدوا محتملا . فكم من مرة ، ولأجل مصالح دخيلة على المنطقة ، تورطت هذه البلدان الشقيقة في حروب كانت تمولها مراكز القوى العالمية . فبدلا من تكريس أنفسها للتعاون والتبادلات المفيدة المشتركة ، ينظر كل منها الى الآخر بارتياح بوصفها السبب والمبّرر لتخصيص ملايين الدولارات لشراء الدبابات والطائرات بدلا من استثمار هذه الاموال في مشاريع البنية الاساسية في مجالات الصحة والمدارس والصناعة . وفي معظم الحالات ، فإن هذا يغيد الزعماء العسكريين أثناء استشارهم بالسلطة ، الذين لا توجد أو تُخلق هذه الخصومات إلا في أذهانهم .

والاسوأ من ذلك ، وفي حالة الحكومات المنبثقة من الانقلابات العسكرية ، كما حدث مؤخرا في جمهورية هايتي الشقيقة ، فإن الأسلحة والرماس توجه الى صدور أبناء الشعب أنفسهم ، مما يثبت أن الاسباب المزعومة بالدفاع ضد هجمات خارجية هي ذرائع أكثر منها مبررات . ونحن لا نستطيع أن ننسى أن عمليات تدخل سافر مشين أو تهديدات بالتدخل تعرضت لها في حالات عديدة بلدان نامية توجب عليها بسبب ذلك أن تنفق الاموال دفاعا عن سيادتها بدلا من تكريس نفسها كليا للاستثمار في تنميتها الذاتية .

ولقد رحّب وفد الجمهورية الدومينيكية بارتياح خاص بنتائج القرارات التي اتخذت من طرف واحد والمفاوضات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية . ولقد أسهمت هذه النتائج بالتأكيد في إنفراج التوتر العالمي . ونأمل في أن يستمر هذا ، لا على المستوى الثنائي فحسب ، بل على المستوى المتعدد الاطراف أيضا ، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة .

لقد استمعنا بانتباه الى البيان الذي أدلى به رئيس مؤتمر نزع السلاح ، السفير هوارسيو أرتيغا ، فيما يتعلق بالوضع الراهن للمفاوضات الجارية في جنيف بشأن الأسلحة الكيميائية . ولاحظنا بارتياح التقدم بشأن توافق الآراء القائم في مجال الحظر - ولا سيما المادة الأولى التي تتعهد الأطراف فيها ، بغض النظر عن الظروف ، بعدم صنع أو إنتاج أو حيازة ، في أي شكل ، أو تخزين أو الاحتفاظ بالأسلحة الكيميائية ، وبعدم استخدام أو نقل هذه الأسلحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ويشمل الاتفاق الذي جرى التوصل إليه أيضا تدمير هذه الأسلحة ، سواء كانت ملكا للدول الأطراف فيه أو تقع تحت سلطتها أو سيطرتها .

وفيما يتعلق بالمعاهدة نفسها ، يحدونا وطيد الأمل في أن التفاؤل الذي أعرب عنه السفير أرتيغا والممثلون الآخرون سيمصح حقيقة واقعة ، وأن الشكوك التي تراودنا بمدد أبعادها وميزانيتها ستتبدد والابعاد والميزانية ستوضح على نحو مرضٍ في سياق هذه المفاوضات . ونحن لا نرى سببا لاضطرار بلدان ، مثل بلدي ، لا تعتزم صنع هذه الأسلحة ، ولا تتوفر لديها الفرصة لذلك ، بلدان تشعر بالخوف بلا انقطاع من استخدامها ، الى أن تسهم اقتصاديا في غفران خطايا لم تفكر بارتكابها .

ونحن على ثقة في أن التقدم المحرز في المفاوضات بشأن الأسلحة البيولوجية والرادىولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل سيحررنا من هذا الرعب الذي يستفيد منه حفنة من تجار الموت على حساب سكان العالم أجمع .

وفيما يتعلق بالأسلحة البكتريولوجية ، سرت حكومتى لملاحظة نجاح المؤتمر الثالث لاستعراض الاتفاقية ذات الصلة ، ولا سيما التأكيد على رفضها وجود هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل .

أما بالنسبة لنظام عدم الانتشار النووي ، فيساور بلدي القلق دائما إزاء الطبيعة التمييزية للمعاهدة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ، بالرغم من أننا مدقنا عليها . فالمعاهدة تفرض حظرا على الأسلحة النووية على الدول التي لا تحوزها وتسمح للدول النووية الخمس بامتلاك هذه الأسلحة وتطويرها . وبعبارة أخرى ، فإن هدفها الرئيسي في الواقع هو حصر عدد الدول التي تحوز أسلحة نووية ليقترص على الدول

(السيد هرنانديز ،
الجمهورية الدومينيكية)

الخمس التي تمتلكها حاليا . فلا بد من وضع معاهدة أعدل لا تتسم بالطابع التمييزي بغية وضع حد نهائي لا للانتشار العمودي والافقي للأسلحة النووية فحسب ، بل لامتلاكها من قبل أية دولة أيضا .

والتحدي المائل أمامنا هو أن نوحّد قواتنا ونخفّض أسلحتنا الى الحد الأدنى عبر طريق تنفيذ الديمقراطية الحقيقية ، لا الديمقراطية التي تخلو من حكومات قمعية غير دستورية ، ولا الديمقراطية التي تقتصر على نظام تعدد الأحزاب وتغيير الحكومة ، الذي يكون عقيما في بعض الأحيان . الديمقراطية يجب أن تكون نموذجا سياسيا يمكن الناس من تحرير أنفسهم من كل المظالم المفروضة عليهم . ويجب أن تكون مصدر ثقة وأمر حقيقيين ، وبعيدة عن الخوف الرهيب من الأسلحة والحروب .

إن التغيرات التي تحدث بأسرع من أن نقدر على استيعابها تمثل تحدياً لا يمكننا تصوره على مستوى الأمم والقارات . فنحن جميعاً اليوم في خضم الصراع بين السلم والدمار ، والتنمية والفقر . وبغية إيجاد حلول عادلة ومستقرة لابد أن نفهم أسباب ذلك الصراع ، ولابد أن نتمنى لها بشجاعة واحسان بالمسؤولية .

السيد أفونسو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني

أيما سعادة أن أنقل تهاني وفدي الحارة للسيد روبرت مروزفيتش ممثل بولندا على انتخابه بالاجماع رئيساً للجنة الاولى في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . ونحن على ثقة من أن النجاح حليف عملنا بغضل القيادة القديرة لدبلوماسي على هذا القدر من التميز . وأتوجه بالتهاني أيضاً الى الاعضاء الآخرين في المكتب . واسمحوا لي أن أعبر ، باسم وفدي ، عن تقديرنا العميق للرئيس السابق ، السيد جاي براتاب رانا ممثل نيبال على الطريقة المثلى التي ترأس بها مداولات العام الماضي .

كما يود وفدي أن يتوجه بعبارات الشناء والتقدير عن جدارة للسيد أكاشي ، وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، وموظفيه في ادارة شؤون نزع السلاح على الاسلوب الممتاز الذي تؤدي به الادارة مهامها المعقدة . ونقدر أيما تقدير الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي نظمتها الادارة بشأن مختلف مسائل نزع السلاح وبناء الثقة ، وخاصة تلك التي عقدت في منطقتنا . لقد تشرفت موزامبيق بحضور حلقتين دراسيتين من هذا النوع ، وكانتا على جانب كبير من الافادة .

إننا نعيش في عصر حافل بالاحداث التاريخية التي لم يسبق لها مثيل . ومن أشد الاحداث إشارة وتأثيراً التغيير الجذري في مفهوم الدول الكبرى لاهمية نزع السلاح . لقد أدركت البشرية أخيراً الحاجة الحتمية الى وقف سباق التسلح والقضاء على خطر الفناء المتأصل فيه .

يبدو أن الحرب الباردة كانت تتغذى على نحو مدمر من تسلح وعسكرة المجتمعات من خلال سباق التسلح . وفي سياق المناخ الجديد لفترة ما بعد الحرب الباردة ففي العلاقات الدولية نرى أن السياسات المحبذة لاستمرار تطوير الاسلحة وتكديسها ، ولاسيما الاسلحة النووية ، بدأت تفقد تدريجياً مبررها الرئيسي .

وقد حملت في الاونة الاخيرة أحداث مؤثرة في مجال خفض الاسلحة النووية . وهذه الاحداث التي تتضمن تدابير نزع السلاح الشنائية والانفرادية تشير الى أن الروح الايجابية والحماس اللذين تشكلا لدى إبرام معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، مازالا سائدين .

في تموز/يوليه الماضي ، وقّع رئيس الولايات المتحدة ورئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية . والجولة النهائية لذلك الحدث كانت اكمال المفاوضات الطويلة والمضنية للغاية في بعض الاحيان بين الطرفين المعنيين . واننا نشيد بمشاورتهما وانجازهما . ونرى أن اكمال هذا الاتفاق يخدم مصلحة المجتمع الدولي بأسره .

وبالاضافة الى ذلك ، نلاحظ أن الرئيس جورج بوش قد أعلن في ٢٧ أيلول/سبتمبر عن مقترحات باجراء تخفيض كبير في الاسلحة النووية للولايات المتحدة . وقد استجاب الاتحاد السوفياتي بدوره على الفور بمقترحات للقيام بتخفيضات في الاسلحة النووية . ويود وفدي أن ينضم الى الوفود الاخرى في التعبير عن الارتياح ازاء هذين الاجراءين من جانب الدولتين العظميين النووييتين .

ونأمل أن تسود الامم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح نفس الروح المتسمة بالمرونة والواقعية التي شهدناها على المستوى الشنائي .

لايزال هدف التوصل الى حظر شامل على جميع التجارب النووية صعب المنال . ونشجع السيد علي الاتاس وزير خارجية اندونيسيا ورئيس مؤتمر التعديل للدول الاطراف في معاهدة حظر التجارب النووية ، على تكثيف جهوده ومشاوراته بغية ايجاد أرضية مشتركة لاعادة عقد المؤتمر المعني بتحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ ، الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . كما نحث جميع الاطراف أن تبدي حسن النية بالعمل البناء الرامي الى انجاح جهود السيد الاتاس .

يعتبر مؤتمر نزع السلاح محفل نزع السلاح التفاوضي الوحيد المتعدد الاطراف . ومع ذلك فإن اللجنة المختصة التابعة له والتي تعالج مسألة حظر التجارب النووية

تفتقر الى الولاية التفاوضية . والافتقار الى هذه الولاية التفاوضية يقلل من أهمية مسألة حظر التجارب ويقلل من شأن مصداقية مؤتمر نزع السلاح أيضا .

لن يحقق نزع السلاح النووي أهدافه إلا عندما تنخرط جميع الدول النووية في جهود متضافرة وحاسمة لتخليص العالم من هذه الأسلحة الغظيعة . ومن شأن الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية أن يكون من أهم الخطوات العملية الأولى صوب تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح بشكل جماعي .

سيطلب نجاح الحظر الشامل للتجارب النووية تعزيز نظام عدم الانتشار بحيث تصبح فعاليته أشد وطأه العالمي أكبر . وينبغي إعادة النظر في الطابع التمييزي لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لجعل الانضمام الى النظام أشد اجتذابا لجميع الدول .

ونلاحظ مع الارتياح ما أعلنته فرنسا والصين عن نيتهما الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار . إن مركزهما كدولتين نوويتين وعضوين دائمين في مجلس الأمن يسبغ مزيدا من الأهمية على قراريهما المعلنين . وبالمثل يرحب وفدي ويشيد بالقرارات التي أعلنتها البلدان الشقيقة تنزانيا وزامبيا وزمبابوي بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار . وكما أعلنت أمام هذه اللجنة في العام الماضي ، سبق لموزامبيق أن انضمت الى هذه المعاهدة . وبذلك يكون معظم منطقة الجنوب الأفريقي ملتزما الآن بمثل عدم الانتشار .

ووفدي يجد مدعاة لشيء من الارتياح في القرار الذي اتخذته جنوب افريقيا في تموز/يوليه الماضي بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار . إن جنوب افريقيا قد اتخذت بهذا خطوة من شأنها أن تؤدي الى بناء الثقة في المنطقة وفي القارة بأسرها . وإن قرار هذه السنة الصادر عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية 1982/GC(XXXV) يطلب :

"أن يتحقق المدير العام من أن جرد المنشآت والمواد النووية لجنوب افريقيا فيه حصر كامل لهذه المنشآت والمواد وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى مجلس الادارة والى المؤتمر العام في دورته العادية السادسة والثلاثين" . وفي هذا السياق ، إن الاحترام الصارم للالتزام الذي أخذته جنوب افريقيا على عاتقها بموجب نظام عدم الانتشار ، بما في ذلك اخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة ، سيساعد على تبديد الشعور المستمر بعدم الثقة والشك في وجود برنامج للتسلح النووي لدى جنوب افريقيا . وهكذا ، ستساعد جنوب افريقيا أيضا على ازالة أهم عقبة في طريق تنفيذ اعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية . وقد اُشبتت الاحداث الاخيرة أن المشاركة في معاهدة عدم الانتشار لا تضمن في حد ذاتها الامتثال الكامل من جانب الاطراف فيها . ولهذا ، ينبغي أن نواصل اليقظة في سعينا الى جعل افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية .

لقد أسهمت أحداث منطقة الخليج في وضع مسألة الانتشار الخطير لاسلحة التدمير الشامل ، ولاسيما الاسلحة الكيميائية ، على رأس اهتمامات المجتمع الدولي . ويؤود وفدي أن يعرب عن ارتياحه إزاء التقدم الملموس المحرز في مجال الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية الذي تم التوصل اليه في مؤتمر نزع السلاح . ومن دواعي ارتياحنا المرونة التي أبدتها بعض الوفود بشأن مسألة الرد بالمثل التي كانت تشير الجدل . كما يسعدنا أن مسألة الاحتفاظ بنسبة ٣ في المائة من مخزون الاسلحة الكيميائية لفترة عشر سنوات بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ قد تم حسمها .

وتتوقع اللجنة المخممة للأسلحة الكيميائية أن تختتم أعمالها في السنة المقبلة . ولهذا نناشد جميع الدول الاعضاء لمواصلة العمل على نحو بناء من أجل تجاوز العقبات المتبقية ، ولاسيما مسألة التحقق .

لقد اختتم المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة أعماله في أيلول/سبتمبر الماضي بإحراز تقدم ملموس صوب تعزيز نظام المعاهدة . وفي هذا الصدد ، نرحب بتشكيل لجنة مخصصة من فريق من الخبراء لدراسة مقترحات عملية مقبولة بشأن تدابير التحقق التي تفتقر إليها الاتفاقية في الوقت الحاضر .

لقد اكتسبت مسألة الأسلحة التقليدية قوة دفع كبيرة في الآونة الأخيرة بسبب الوعي المتزايد بها وصفه الأمين العام بأنه :

"الخسائر المتنامية في الأرواح ، والدمار والمعاناة الإنسانية نتيجة استخدام الأسلحة التقليدية في مختلف أرجاء العالم" .

ومن المسلم به أنه منذ الحرب العالمية الثانية ، استُخدم هذا النوع من الأسلحة في أكثر من ١٥٠ صراعا وأودت تلك الأسلحة بحياة أكثر من ٢٠ مليوناً من البشر . وإزاء هذه الخلفية أصبحت مسألة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والنهج الإقليمية لتناول نزع السلاح بشكل متزايد من أهم المواضيع المدرجة على جدول أعمالنا .

ويود وفدي أن يعرب عن تأييده للاقتراح الرامي إلى إنشاء سجل للأمم المتحدة بشأن نقل الأسلحة التقليدية ، ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن تؤخذ بعين الاعتبار مشاغل ومقترحات بلدان عدم الانحياز حول هذا الموضوع . إن مسألة الشفافية فيما يتعلق بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي جديرة بالدراسة الدقيقة والبحث المتعمق . إن هذه مسألة معقدة ، وتشعباتها تمثل تحدياً للبلدان النامية ، ولاسيما في سياق القدرات الانتاجية الدفاعية المحلية واحتياجات الأمن والاختلالات الإقليمية .

إننا نرى أن تدابير بناء الثقة يمكن أن تكون وسيلة فعالة للحد من الشكوك التي تشجع التنافس على التسليح والصراع ، ولاسيما على الصعيد الإقليمي .

وسأقتبس القول التالي من الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار . لقد جاء في تقريره عن أعمال المنظمة :

"إن الحرب الباردة طفت على مر السنين على ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح بكامله . ومن شأن الاتفاق التي انفتحت الآن أن تمكننا من أن نُحبك النهج الجماعية في هذا الميدان بمزيد من الإحكام في نسيج إحلال السلم والسيطرة على النزاعات . وليس من المحتمل أن تدوم الفرص المتاحة لنا الآن إلى ما لا نهاية له" . (A/46/1 ، ص ١٤)

ولم تدخر حكومة موزامبيق وسعا في سعيها من أجل إحلال السلم داخل البلد وكذلك في المنطقة . إن حكومتي ، كما هو معروف للجميع ، تجري حاليا مفاوضات لاحلال سلم دائم داخل أراضيها . وتبذل جهود السلام جنباً إلى جنب مع تهيئة مناخ سياسي ملائم يسمح لكل مواطن في موزامبيق بممارسة حقوقه السياسية بحرية .

إن سعي حكومتي الدؤوب من أجل السلام قد بدأ يُوْثي بعض ثماره أخيراً . وفي يوم الجمعة الماضي ، توصلت الحكومة مع شوار "رينامو" إلى اتفاق على بروتوكول يتناول المبادئ الأساسية . وبموجب هذا البروتوكول ، اتفق الطرفان على الالتزام بالعمل بسرعة من أجل إبرام المبكر لاتفاق لوقف إطلاق النار ، وذلك تحت رقابة دولية ، إذا لزم الأمر .

وفي مدد السلم والأمن الإقليميين في الجنوب الأفريقي ، ردد وزير خارجية موزامبيق ، السيد باسكول مانيول موكومبي ، وجهة نظر حكومتي عندما قال إنه : "ينبغي اتخاذ تدابير لبناء الثقة وتطبيق آليات للأمن الجماعي بغية منع ظهور صراعات جديدة في المنطقة" .

ونشعر بالتشجيع إزاء حالات النجاح الأخيرة المشاهدة في الجهود الإقليمية لنزع السلاح . ومع ذلك ، لانزال مقتنعين بأن نزع السلاح في بعض المناطق لا ينبغي أن يفضي إلى نقل أسلحة إلى مناطق أخرى . إن هذا سيكون منافياً للاتجاه الحالي إلى الحد من الأسلحة ونزع السلاح .

إن أهمية النهج الاقليمي لنزع السلاح لا تكمن في مجال نزع السلاح التقليدي وحده ولكن أيضا - ولعل هذا هو الأهم - في قدرته المحتملة على تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال اتفاقات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم . وفي هذا السياق ، يثني وفدي على اللجنة المخصصة للمحيط الهندي لاستكمالها العمل التحضيري لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتنفيذ إعلان اعتبار منطقة المحيط الهندي منطقة سلم ، وهو المؤتمر المزمع عقده في كولومبو في ١٩٩٣ . وموزامبيق بوصفها نائبا لرئيس تلك اللجنة ، تحث جميع أعضائها على العمل بأسلوب بناء لتحقيق أهداف هذا الإعلان .

ونحث اللجنة الأولى على تقصي مبادرات مبتكرة لتحسين عملها بغية ضمان نتيجة أكثر نجاحاً لمداولاتنا . وينبغي للجنة أن تترجم المناخ المؤاتي في الساحة الدولية إلى مناقشات مجدية واتفاقات بشأن المسائل المدرجة على جدول أعمالها .

وأود أن أختتم كلمتي بأن أذكر أن أحد التوقعات الكبيرة من تخفيف حدة التوترات وما يترتب عليه من تقدم في مجال نزع السلاح هو إعادة تخصيص الموارد والطاقات للتصدي للتحديات الكبيرة الأخرى التي تواجه الإنسانية . إن التخلف وتدهور البيئة يعتبران من أمس المشاكل التي يتطلب حلها العملي - على ما يبدو - كل ما لدينا من الحكمة الجماعية . وفي هذا الصدد ووفقاً للقرارات والتفاهات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي المعني بالملة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد في عام ١٩٨٧ ، ندعو إلى إعادة تخصيص جزء من الموارد المحررة عن طريق تدابير نزع السلاح لأهداف التنمية وخاصة لمنفعة البلدان النامية . ونعتقد أن هذا مجال آخر يمكن أن تلعب فيه الأمم المتحدة دوراً تنسيقياً رئيسياً .

السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مستهل كلمتي أود أن أشارك ووفدي في تقديم التهاني للسيد مروزفيتش وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابه لرئاسة مداولات لجنتنا . وبوسعنا أن يعول في إضطلاعهم بمسؤولياته على التأييد والدعم الكاملين من جانب وفد تنزانيا .

وأود أيضاً أن أشارك في تأبين السفير المرحوم ألفونسو غارسيا روبليس الذي نحمل له أجمل الذكرى لمساهمته الكبيرة في قضية نزع السلاح والسلم العالمي . ولولا رحيله لكان بين ظهرانينا اليوم يسهم بقوة في المناقشة . لذلك فما من مناسبة أفضل ليكرّم فيها الأصدقاء ذكراه من هذه المناقشة الحالية لموضوع نزع السلاح . إنني لم أعرفه بالقدر الذي عرفه به كثيرون من أصدقائه هنا ، غير أنني كنت محظوظاً إذ اشتركت معه في مبادرة الدول الست طيلة السنوات الخمس التي مرت على اتخاذها . وأنا لم أصادف في حياتي إلا أناساً قلائل ممن هم على هذا القدر من الالتزام القوي بهدف نبيل . وحتى عندما كان يخالفك الرأي كان يبدي كل الاهتمام بوجهات نظرك ، وقد تركت

روح المجاملة التي كان يبديها دائما إنطبعا عميقا في نفوس كل من عرفه . إن خدمته ومشورته لن تفتقد لهما المكسيك وحدها ، فخسارتنا جميعا فيه فادحة .

ومرة أخرى نجتمع إزاء خلفية تطورات حدثت في الساحة الدولية لم يسبق لها مثيل . ففي الأسابيع القليلة الماضية وحدها شهدنا مبادرتين سجلتا نقطة تحول كبيرة في ميدان نزع السلاح وهما المقترحات التي أعلنها الرئيس بوش بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر والمتعلقة بتحقيق تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية ، والرد المماثل الذي صدر عن الرئيس غورباتشوف في ٥ تشرين الأول/أكتوبر مما ولد التفاؤل بإمكانية تحقيق تقدم كبير في ميدان نزع السلاح النووي . وكما اعترف الكثيرون ، فإن المقترحات والتدابير التي وضعها الزعيمان من أجل القضاء على الأسلحة النووية التكتيكية بالاقتران مع الاتفاقات السابقة ، مثل معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى ، ومحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، آبعد التدابير أشرا في مجال نزع السلاح النووي منذ بداية العصر النووي . وهذا في الحقيقة تطور جدير بالترحيب الشديد .

ورغم أهمية هذه التطورات بالترحيب ، فإن المجتمع العالمي لا يستطيع أن يتوانى في دعوته من أجل القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية ، ولئن كان من الصحيح أن الدولتين العظميين تبهوان على استعداد لتحمل مسؤوليتهما لتخليص العالم من الخطر الناجم عن سباق التسلح النووي ، فإنه من الصحيح بصورة مماثلة أنه ستظل لديهما ، بعد الاتفاقيات المبرمة بينهما ، والتخفيضات النووية المعلنة بعدهما ، قدرة فتاكة من الأسلحة النووية تكفي لتدمير العالم لمرات كثيرة . فعلى سبيل المثال ، في أعقاب التوقيع على إتفاق محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ذكرر المحللون أن مستويات الأسلحة الاستراتيجية التي وافقت أخيرا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي على الاحتفاظ بها في ترماناتهما ، تعادل من حيث العدد نفس المستوى القائم عند البدء بالمفاوضات قبل تسع سنوات ، وتبلغ حوالي خمسة أمثال عددها وقت توقيع معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨ . وفوق ذلك كله ، فإن العملية

لا تشمل أيًا من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية التي تهدد ترساناتها بقاء الإنسانية بنفس القدر .

إننا لا نذكر ذلك على سبيل التقليل من أهمية الأنشطة الانفرادية الأمريكية والسوفياتية ولكن لنبين مدى الشوط الذي لا يزال يتعين علينا أن نقطعه للقضاء على تهديد الحرب النووية . غير أن المبادرات تظل مع ذلك جديرة بأن توصف بأنها مبادرات جريئة ومنقطعة النظير في الماضي . إن الرئيسين بوش وغورباتشوف يستحقان التهنئة على ما يبديانه من بعد النظر والشجاعة .

إن هذه المبادرات الانفرادية قد أظهرت مرة أخرى أنه إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة فما من شيء يمكن أن يمثل عقبة كداء . وفي هذا الصدد ، نأمل أن يواصل القائدان الاشارات التي يبعتها بها الآن ومؤداها أنهما مستعدان للمضي إلى ما هو أبعد من اعلانيهما . وهناك الآن آفاق جيدة لتحقيق تخفيضات أكبر في الأسلحة النووية الاستراتيجية الموجودة على الأرض وفي البحار . وفي أضعف الإيمان ، نأمل أن يكون بوسع الدولتين العظميين الآن أن تشعرًا بأنهما قادرتان على زيادة التخفيضات من نسبة ٣٠ في المائة التي اتُفق عليها في معاهدة (ستارت) ، إلى الهدف الأصلي الذي نسبته ٥٠ في المائة . ونأمل أن يكون بوسع الولايات المتحدة الآن أن تقابل بالمثل عرض الاتحاد السوفياتي لوقف التجارب النووية لمدة عام . إن الرئيس بوش عندما أعلن مبادرته في الشهر الماضي تنبأ بأنه إذا ما استجاب إليها الاتحاد السوفياتي باتخاذ تدابير جريئة مماثلة فإننا سنشهد حتما مزيدا من التعاون . لقد أثبت الرئيس غورباتشوف حتى الآن بأنه على قدر التحدي بل تجاوزه فيما يتعلق بوقف التجارب النووية . ونحث الولايات المتحدة الأمريكية على الرد ردا إيجابيا .

ومرة أخرى ، من المؤسف أن التقدم الذي أحرز بصورة انفرادية أو ثنائية لم يقابله تقدم على الصعيد المتعدد الأطراف الذي يخضنا جميعا . إن البيان الذي أدلى به رئيس مؤتمر نزع السلاح والتقارير الجامع للمؤتمر المعروض على اللجنة الآن (A/46/47) لا يتركنا مجالا للشك في أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل في ذلك المحفل . إن "المناخ الدولي المؤاتي" الذي لقي ترحيبا واستحسانا واسعي النطاق

لا يبدو انه امتد ليشمل عمل الهيئة الوحيدة المتعددة الاطراف التي انيط بها إجراء المفاوضات واهرام اتفاقات متعددة الاطراف في مجال نزع السلاح . ومهما يكن من أمر فإن وفدي لا يغيب عنه التقدم الذي أحرز في المفاوضات المتعلقة باتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية . ونجد مدعاة للتشجيع فيما يبديه المشاركون الرئيسيون في المفاوضات من تفاؤل بإمكان إتمام مشروع معاهدة في الربيع القادم - وعلى وجه التحديد في شهر أيار/مايو ١٩٩٢ . وإذ نرحب بذلك حقاً ، لا يسعنا إلا أن نعرب عن خيبة أملنا إزاء بطء السير في المفاوضات المتعلقة بالمسائل الأخرى المدرجة بوصفها بنوداً ذات أولوية على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . فمن المؤسف أن لاحظ أنه بعد انقضاء ثلاثة عقود تقريباً لم تبدأ المفاوضات الجادة بمدد الجوانب الثلاثة الرئيسية لنزع السلاح النووي ، ألا وهي حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ، ومنع نشوب حرب نووية . إن المناقشات بشأن هذه البنود التي تجرى عاماً إثر عام لم تحرز تقدماً يتجاوز التبادل الأولي لوجهات النظر . ولكي تكون عملية نزع السلاح عملية لا رجعة فيها ، فلا بد لها أن تتجلى في جميع المستويات وفي جميع المراحل ، التي هي مراحل يكمل بعضها بعضاً ، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح الكامل التام .

لذا ، يحدونا أمل وطيد في أن يتجلى في كل المحافل المتعددة الاطراف الالتزام الذي أعربت عنه كل الدول بنزع السلاح الكامل . إن هذه اللجنة توفر محفلا عالميا لتحديد أفضل السبل والطرق المؤدية إلى تحقيق أهدافنا ومقاصدنا كما هو منصوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . دعونا إذن نعمل سويا من أجل النهوض بالاهداف الرامية إلى تحقيق السلم والامن والتنمية الدولية التي نؤيدها بصورة جماعية .

أود الآن أن أتكلم بإيجاز عن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي تلقت مؤخرا دعما هائلا نتيجة إنضمام عدد من الدول إليها ، بما فيها بلدي . وأود ، باسم وفدي ، أن أتقدم بالشكر إلى كل الذين أشادوا بانضمام تنزانيا إلى المعاهدة في الآونة الأخيرة . وكما يذكر العديدون ، فإن موقف تنزانيا حيال معاهدة عدم الانتشار كان حرجا إلى حد كبير . إننا لم نعارض المعاهدة بسبب أية طموحات نووية - فنحن لا نمتلك لا القدرة على أن نصبح قوة نووية ولا الرغبة في ذلك - وإنما كانت المعارضة بسبب الطابع التمييزي للمعاهدة وعدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب المعاهدة .

ولم يغير إنضمامنا إلى المعاهدة موقفنا الدائم تجاه أوجه القصور التي تتسم بها المعاهدة . وإننا لا نعتبر أن أثر المعاهدة - وإن لم يكن هدفها - هو نزع سلاح غير المسلحين وتسليح المسلحين . مع ذلك ، فقد قررت تنزانيا ، تعبيرا عن التزامها الراسخ بنزع السلاح النووي ، أن تعيد النظر في موقفها حيال المعاهدة لكي تفوت على منتقديها أية حجة لعدم النهوض بمسؤوليتهم تجاه عدم انتشار الاسلحة النووية . إن رفض تنزانيا التوقيع على معاهدة عدم الانتشار كان ينم أساسا عن موقف احتجاج . وعلى الرغم من أن التقدم المحرز من جانب الدولتين العظميين في نزع السلاح النووي لم يبدد مخاوفنا تماما فإنه يبعث في نفوسنا الأمل في أن يكون تصرفنا هذا حافزا للتحرك إلى الامام في المجالات الباقية .

ونود أن نكرر ما سبق أن ذكرناه ، وهو إننا نعتبر أن أكثر الوسائل موشوقية للتأكد من وقف تصعيد سباق التسلح النووي والحفاظ على عدم الانتشار وتغادي خطر نشوب

حرب نووية إنما تتمثل في ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بجميع أشكالها . إن ابرام معاهدة كهذه سيكون له أثر كبير في البرهنة على صحة التزام الدول النووية بعدم انتشار الأسلحة النووية وبمفاوضات نزع السلاح الحقيقية .

فمستقبل معاهدة عدم الانتشار يتوقف إلى حد بعيد على استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية لوقف كل التجارب النووية ، وعلى ابرام معاهدة الحظر الشامل لهذه التجارب في جميع الأوقات وفي كل البيئات . وبدون ذلك لن يكون بإمكان أية تدابير لنزع السلاح ، مهما كانت هامة ، أن تصمد للزمن من حيث وقف سباق التسلح النووي وعكس مساره في نهاية المطاف . وكما لاحظ بعض المحللين ، عن حق ، فإنه لو واصلت الدول النووية اختبار وتطوير وإنتاج ووزع أسلحة نووية جديدة أو حديثة ، فلن يتوقف سباق التسلح النووي ولن يكون هناك أمل كبير في القضاء النهائي على الأسلحة النووية ، وذلك حتى لو تحقق خفض في عدد الأسلحة وفي الأنواع الأكثر زعزعة للاستقرار .

إن المؤتمر التعديلي الذي عقدته الدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في أوائل كانون الثاني/يناير من هذا العام شهد محاولة أخرى في إطار الجهود الرامية إلى إبراز الحاجة الملحة إلى ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وقد توقع المجتمع الدولي تعاوناً مناسباً من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة . ولكن للأسف ، أدى موقف الدولتين الوديعتين إلى أن يشك المعيدون بصحة التزامهما المعلن بعدم الانتشار .

ويشيد وفدي بإشادة حارة بالجهود التي بذلها رئيس المؤتمر ، السيد علي الإتياس الذي حاول ، من خلال مشاوراته ، الوفاء بالولاية المناطة به في ظروف صعبة للغاية . ونحن نأمل أن تغضي جهوده إلى انعقاد دورة أخرى للمؤتمر التعديلي في عام ١٩٩٢ بغية التوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب . وسيواصل وفدي تقديم الدعم والتعاون الكاملين له في مساعيه في هذا المضمار .

إن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم قد اكتست أهمية متزايدة في السياق العام لمبادرات نزع السلاح الاقليمي . إن تأييد تنزانيا لإقامة

(السيد نياكي ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

هذه المناطق نابع من قناعتنا بأن هذه الخطوات ستعزز السلم والامن الإقليميين وتسهم في الجهود الشاملة من أجل تحقيق نزع السلاح العام والشامل .

وفي هذا الصدد ، ما فتئنا ندعو إلى جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال تنفيذ إعلان منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٤ بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا . وفي الدورة الماضية اتخذت الجمعية العامة خطوة إضافية في هذا الاتجاه باعتماد القرار ٥٦/٤٥ ألف الذي يطلب إلى الأمين العام ، في جملة أمور ، أن يقدم كل المساعدة اللازمة التي قد تحتاجها منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بعقد اجتماع الخبراء لدراسة طرائق وعناصر الإعداد لاتفاقية أو معاهدة رسمية لجعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية . ووفقا لذلك ، عقد فريق الخبراء اجتماعا في أديس أبابا ، وقد معدت تنزانيا بمشاركة أحد خبراءها في هذا الاجتماع . وتقرير الفريق وارد في الوثيقة A/C.1/46/9 وأود أن أذكىه للجنة .

إن التزام البلدان الافريقية بالاعلان أمر لا يقبل الشك . وفي الماضي ، أحبطت جهودنا من أجل تحقيق أهداف الاعلان نتيجة لسياسات نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وطموحه إلى الحصول على الأسلحة النووية .

لقد قوبل توقيع نظام جنوب افريقيا مؤخرا على معاهدة عدم الانتشار النووي بجو من التصديق الساذج إلى حد يشير الانزعاج . ولئن كنا نرى أن هذا التوقيع يمثل تطورا نرحب به ، فإن وفدي سيحتاج إلى أن يلمس ما هو أكثر من مجرد توقيع النظام على معاهدة عدم الانتشار وعلى اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل أن يتأكد من صدق رغبته في المشاركة في ضمان أمن البلدان في المنطقة وفي جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية . إن قدرة جنوب افريقيا النووية حقيقة لم تقل شأننا بعد انضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم الانتشار . وعلى الرغم من التطورات الايجابية الاخيرة في جنوب افريقيا ما زال نظام الفصل العنصري متقلدا زمام السلطة ، ولا تزال سياساته وممارساته راسخة في البلد . ان جنوب افريقيا ، بالتوقيع على المعاهدة ، لم تتخل عن سياساتها العدوانية ولا عن طموحاتها النووية ولم تدمر أسلحتها النووية . وإننا نعتقد أن البلدان التي لديها سلطة ونفوذ على هذا النظام

ينبغي أن تضمن التزام جنوب أفريقيا بمعاهدة عدم الانتشار وبالاتفاقات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، نصا وروحا . لقد لمسنا من هذا النظام ما يكفي لأن نعرف أن الثقة العمياء في هذه المنطقة أمر محفوف بالخطر . ولا بد من تطبيق الطرق والتقنيات التي استحدثت مؤخرا لضمان الامتثال .

وتنزانيا ، بصفتها دولة ساحلية تطل على المحيط الهندي ، تعرب دائماً عن رغبتها القوية في رؤية المحيط الهندي وقد تحول حقيقة الى منطقة سلم . وهي تعمل بلا كلل في جميع المحافل للتوصل الى هذا الهدف . وبمفتنا أعضاء في اللجنة المختصة للمحيط الهندي ، فقد اشتركنا في كل دوراتها لما يقرب من عقدين من الزمان . ومن المؤسف للغاية أنه لاتزال هناك عقبات في سبيل عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمحيط الهندي في كولومبو ، توطئة لتنفيذ الإعلان .

ومن دواعي الأسف أن المناخ الدولي الإيجابي السائد لم ييسر العمل التمهيدي الذي اضطلعت به اللجنة المختصة لأكثر من عقد . ويأمل وفد بلدي في أن يصبح للتفاوض الناجم عن المبادرات الأخيرة في نزع السلاح أثر إيجابي على الجهود المتواصلة في هذا الصدد ، بحيث نتمكن من تحقيق أهداف الإعلان في المستقبل القريب . وسيواصل وفد بلدي تأييده التام لأعمال اللجنة المختصة . لقد قطعنا شوطاً طويلاً في العملية التمهيدية ، وسنسيء الى أهداف الإعلان إذا قصرنا في بذل مزيد من الجهود للتوصل الى هدفنا النهائي ، وهو تحقيق السلم والأمن في المحيط الهندي والمناطق المحيطة به .

وقد حظي موضوع النقل الدولي للأسلحة باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة ، وبعد نشر تقرير فريق الخبراء (A/46/301) المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، يجب على اللجنة الآن أن تحاول التوصل الى توافق في الآراء حول كيفية تشجيع الشفافية على أساس عالمي غير تمييزي ، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع الدول . وقد قامت عدة مجموعات من الدول ، ولاتزال تقوم ، بمبادرات تستهدف الشروع في تدابير لتنظيم النقل الدولي للأسلحة . ويعرض على اللجنة الآن تقرير مجموعة الخبراء التي تكونت لدراسة مسألة هذا النقل وهذه الشفافية . إن وفد بلدي يقدر ويؤيد التدابير المشروعة التي يقصد بها حقيقة تنظيم هذا النقل دون المساس بالنقل المشروع اللازم لأمن الدول . ونحن نفهم الرغبة في وضع حد للتجارة غير المشروعة في الأسلحة ونتعاطف مع هذه الرغبة ، ونشوق في أن كل الدول ستعاون لكي تمنع تجار الموت من الحصول على الأرباح الهائلة التي يجنونها من هذه التجارة الدنيئة .

(السيد نياكي ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

إن الدول الصناعية الرئيسية هي المحتكرة للتسلح في العالم ، وبخامة لاستحداث الأسلحة وانتاجها . ومما يؤسف له أنه يبدو أن بعض الاقتراحات المعروضة على اللجنة بتركيزها على احتياجات الدول الصغرى ، وأغلبيتها تحتفظ لاحتياجاتها الدفاعية المشروعة بمستويات للتسلح منخفضة نسبيا إنما تتجاهل هذه الحقيقة . ويجب أخذ هذا الأمر في الاعتبار عند دراسة الاقتراحات التي تعرضها الآن مجموعة البلدان الأوروبية . وسيجد وفد بلدي أنه من الصعب تأييد الاقتراحات التي تضع عبء التضييق على الدول الصغرى التي لا تستورد إلا أسلحة بسيطة لأسباب مشروعة . ولا يمكن أن يكون من السليم اتباع سياسة تكفل الأمن غير المنقوص للدول الكبرى ، وتقود في نفس الوقت إلى التقليل من أمن الدول الصغرى والضعف .

وختاماً ، أود أن أقول أن كل قضايا نزع السلاح المعروضة على لجنتنا لها صلة مباشرة بمستقبل وجودنا في هذا الكوكب . ومستقبل وجود البشرية أمر يهمنا جميعاً ولنا كلنا دور نقوم به لكي نكفله . والسعي من أجل تحقيق الأمن العالمي يؤكد الأهداف التي نشترك فيها جميعاً ، وهي أهداف تتمتع النظم الجغرافية والسياسية المختلفة التي نمثلها . وترى تنزانيا دائماً أننا ، إذ نعمل من أجل السلم ونزع السلاح والأمن العالمي ، إنما نعمل من أجل تحقيق مستقبل أفضل لأنفسنا وللأجيال القادمة . وبانضمامنا إلى ميثاق الأمم المتحدة ، فإننا نلزم أنفسنا بواجب جلب السلم إلى العالم عن طريق منع الحرب ، ولأسيما الحرب النووية . ونحن نؤكد من جديد التزامنا المستمر بهذا الهدف .

وأود أخيراً أن أقدم ، بالنيابة عن وفد بلدي ، خالص تقديرنا وامتناننا للسيد ياسوشي أكاهي ، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، ولموظفيه المخلصين ، لما يقدمونه من الدعم القيم والمساعدة الهامة لعملنا ولمختلف أنشطة نزع السلاح ، وبخامة في منطقتنا . ونحن نشيد بجهودهم ونتمتع بتقديم تأييدنا الدائم لهم .

السيد السركال (الإمارات العربية المتحدة) : إنه من دواعي السرور

أن أتقدم باسم دولة الإمارات العربية المتحدة بالتهنئة لكم ولجميع أعضاء المكتب ، وأتمنى أن تكون اجتماعاتنا ومناقشاتنا في هذه اللجنة في صالح جميع الدول الأعضاء وخدمة البشرية .

تجتمع لجنتنا هذه في ظروف خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وبعد التقارب الأمريكي السوفياتي على صعيد نزع السلاح ، وخاصة بعد مبادرة الرئيس بوش في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بشأن القضاء على جميع الأسلحة النووية القصيرة المدى ، وكذلك مبادرة الرئيس غورباتشوف بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ .

هناك تطورات دولية جديدة طرأت على شعوب الكرة الأرضية وانعكست على نزع السلاح . إن شعوب العالم بدأت تعلم أن الديمقراطية هي سبيل التقدم والحرية وهي بهذا تقوي العلاقات التجارية والاتصالات بين الشعوب والتعاون الدولي ، وتعمل على إنهاء السيطرة المركزية ، وبذلك يتحقق الرخاء والأمن . ولابد لنا ألا نفرح بأن نظاما جديدا دوليا قد وُلد . إن النظام الجديد لا يولد فقط بمجرد حادثة ما ، فلاتزال هناك تحديات صعبة . إن أهم التحديات في عصرنا هذا هو التعليم والثقافة وحماية الأطفال التي تعتبر إحدى التحديات الماثلة أمام النظام العالمي الجديد الذي سيعيد الأمن والاستقرار والرخاء والديمقراطية في العالم .

إن المعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية هي الاحترام المتبادل للسيادة والالتزام بعدم شن العدوان ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والمساواة المتبادلة ، والتعايش السلمي - تلك تمثل الخصائص الجوهرية لعلاقات دولية من نوع جديد . وقد ثبت أن المراعات يمكن تسويتها عن طريق المصالحة الوطنية وتوازن المصالح والتفاوض بين جميع الأطراف المعنية والتعبير عن الإرادة .

إن الحدث الرئيسي الذي أدى إلى اقتراح المجموعة الأوروبية بإيجاد مشروع بشأن "السجل الدولي لنقل الأسلحة" هو أزمة الخليج ، واجتياح العراق لدولة الكويت . إن تحديد وتخفيض النفقات العسكرية على الصعيد الدولي يمثل إسهاما كبيرا في طريق نزع السلاح وتحولها لمصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية هي علاقة تنافس ، لا من حيث تنازعها على موارد العالم فحسب بل ومن حيث المفاهيم والمواقف أيضا . إن العالم إما أن يواصل سباق التسلح ، وإما أن يسير بوعي وسرعة نحو تنمية اقتصادية اجتماعية أكثر استقرارا وتوازنا ضمن نظام اقتصادي وسياسي دولي أكثر قدرة على البقاء .

(السيد السركال ، الإمارات
العربية المتحدة)

إن الصلة بين نزع السلاح والتنمية تعود الى أن استمرار سباق التسلح العالمي المستمر يمتص موارد العالم البشرية والمالية والطبيعية والتكنولوجية بنسبة أكبر من اللازم ، مما يلقي عبئاً ثقيلاً على اقتصادات تلك البلدان ، ونظراً الى القيود الحالية على الموارد ، في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء ، فإن تخفيض الإنفاق العسكري العالمي يمكن أن يساهم مساهمة هامة في التنمية ، ويمكن لنزع السلاح المساعدة في عملية التنمية .

إن خفض النفقات العسكرية يكون بحد ذاته وسيلة لإعادة تخصيص موارد إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولاسيما من أجل البلدان النامية ، فضلاً عن كونه نهجاً يؤدي الى نزع السلاح .

ولا ينبغي أن تتعرض التنمية لخطر الوقوع ضحية لسباق تسلح مستمر . فنزع السلاح يستطيع أن يسهم مساهمة هامة في سبيل التنمية ، وذلك بالقدر الذي يمكن به إعادة تخصيص جزء من الموارد المفرج عنها عن طريق تداوير الحد من الأسلحة ونزع السلاح . إن الصلة بين نزع السلاح والتنمية صلة متينة وقوية من حيث تعايش البشرية بسلام وأمن ورخاء في جو يسوده التفاهم والرقى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وخلاف ذلك فسيؤد تلك البشرية الحسد والحقد والقتل بأسلوب الحروب المتعددة الأشكال والأسلوب . وعلينا أن نعمل لكي يعيش عالمنا على التفاهم وتحويل التوجه العسكري الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى لا يفكر بالحرب بل بالسلم . ولهذا يتطلع العالم بأسره الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ ، وإلى الجهود المبذولة في سبيل مكافحة التمحر والحفاظ على موارد الغابات الكبيرة والتنوع البيولوجي والبحار والمحيطات .

تتكون خريطة العالم من جميع الدول ، فمن الناحية العسكرية ، هناك دول منتجة للأسلحة التقليدية والنووية والبيولوجية ، وما شابه ذلك من الأسلحة الفتاكة القاتلة ، وهناك كذلك دول منتجة ومصدرة لمن يدفع السعر الأعلى لذلك السلاح . ولو نظرنا إلى الدول المستوردة للسلاح فبعضها دول تريد الحفاظ على أمنها واستقرارها وعلى شعبها في سبيل العيش بسلام ورد العدوان الخارجي ، وهناك دول أخرى ، تسعى

لتكديس تلك الاسلحة في جميع أشكالها لاطماع وأغراض عدوانية ، وجميع شعوب تلك الدول في أمس الحاجة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن الشعوب لا حول لها ومثال ذلك الوضع في العراق الذي يعرفه الجميع .

وهناك دولة أخرى مثل اسرائيل ، وبما أنها ليست من ضمن الدول الموقعة على معاهدة وكالة الطاقة فلا يمكن أي جهة التفتيش على أسلحتها النووية أو غير ذلك . والمملحة تقتضي بالتزامها بعدم صنع أسلحة نووية ، ولكن السؤال المطروح من سيلزمها بذلك في ضوء عدم عضويتها في وكالة الطاقة الذرية ، وعدم خضوع منشآتها النووية لنظام التفتيش في وكالة الطاقة الذرية . ويجب ألا ننسى في هذا المجال التعاون العسكري والنووي الوثيق بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

إن الامن والاستقرار غاية جميع الدول ، وهو عامل أساسي لكل من نزع السلاح والتنمية ، والامن لا يتكون من جانب عسكري فقط ، بل له أيضا جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وجوانب تتعلق بحقوق الإنسان والبيئة . وتعزيز الامن يمكن أن يهيئ ، من ناحية ، ظروفًا تفضي الى نزع السلاح ، ويوفر ، من ناحية أخرى ، الجو والشقة الكفيلين بمواصلة التنمية بنجاح . كما أن عملية التنمية بتغلبها على الاخطار غير العسكرية التي تهدد الامن ، وبإسهامها في تحقيق نظام دولي أكثر استقرارا وقدرة على الاستمرار ، يمكن أن تعزز الامن فتشجع بذلك على تخفيض الاسلحة وعلى نزع السلاح . ومن شأن نزع السلاح أن يعزز الامن بصورة مباشرة وغير مباشرة على السواء . ويمكن لعملية نزع السلاح التي توفر أمنا غير منقوص بمستويات من التسلح تتناقض بصورة مطردة أن تسمح بتكريس موارد اضافية لمواجهة التحديات غير العسكرية للامن ، وأن تسفر بذلك عن تعزيز الامن عموما .

إن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، والتدخل الخارجي ، والعدوان المسلح ، والإحتلال الاجنبي ، والسيطرة الاستعمارية ، وسياسة الفصل العنصري وجميع أشكال التمييز العنصري ، وانتهاك السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية والحق في تقرير المصير ، والاعتداء على حق الدول في السعي نحو تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية أمور تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وسيكفل

(السيد السركال ، الإمارات
العربية المتحدة)

الامن الدولي ، بدوره ، بقدر ما يتم التوصل الى حلول سلمية للمنازعات الإقليمية على
أساس التفاوض .

يمثل مستوى الإنفاق العسكري العالمي نحو ٦ في المائة من مجموع الناتج
الوطني في العالم ، وهو بهذا يفوق حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى
البلدان النامية بأكثر من ٢٠ مرة . وفي الثمانينات ، إزداد الإنفاق العسكري
العالمي بمعدل يبعد في المتوسط أسرع مما كان عليه في النصف الثاني من السبعينات .
وقدّر أن الإنفاق العام على البحث والتطوير في الميدان العسكري يمثل قرابة ربع
الإنفاق العالمي على جميع أعمال البحث والتطوير .

لقد تحملت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء على مر
الاربعين سنة الماضية ، ولا تزال تتحمل ، تكلفة الغرض الضائعة بسبب النفقات
العسكرية ، وذلك نظرا الى وجود حاجة ملحة الى موارد إضافية لأغراض التنمية في
مجموعتي البلدان كليهما . في البلدان النامية ، قدر أن هناك ما يقارب بليون نسمة
يعيشون دون مستوى الفقر ، و ٧٨٠ مليون يعانون من نقص في التغذية ، و ٨٥٠ مليون
نسمة يجهلون القراءة والكتابة ، و ١,٥ بليون نسمة لا يحصلون على التسهيلات الطبية ،
وعدا كبيرا مماثلا من العاطلين عن العمل ، وبليون نسمة يعيشون في مساكن غير
لائمة . وذلك بسبب تأثير الإنفاق العسكري على الاقتصاد العالمي .

ويمكن التوصل الى تحقيق مكاسب نزع السلاح بأشكال مختلفة . وتشمل هذه التوسع
في التجارة ، وعمليات نقل التكنولوجيا ، واستخدام الموارد العالمية بمزيد من
الكفاءة وتقسيم العمل بمزيد من الفعالية والدينامية ، وتخفيض الديون العامة وحالات
العجز في الميزانيات ، وزيادة تدفق الموارد عن طريق المساعدات الإنمائية ، وتدقيق
الموارد التجارية والموارد الخاصة الأخرى أو تحويل الموارد الى البلدان النامية .

ومن المبادرات المشجعة أن الدولتين الكبريين الحائزتين للأسلحة النووية
اللتين تقع على عاتقهما مسؤولية كبيرة ، قد أعلنتا رسميا عن سعيهما الى تحقيق
الهدف النهائي من مفاوضاتهما الخنائية ، ألا وهو إزالة الأسلحة النووية تماما .
ومما يشير آمالنا تنامي وعي الجمهور بكل من الإمكانيات التدميرية الفتاكة لترسانات

الأسلحة في العالم وما ينطوي عليه استمرار النفقات العسكرية من تبديد ، وهذا الوعي يركز على وشاح عام مشترك من أجل البقاء يلقي بظلال من الشك على جدوى السعي إلى تحقيق الأمن القومي بمعزل عن التهديدات التي يتعرض لها الجنس البشري في البلدان صغیرها وكبیرها ، فقیرها وغنیها ، ضعيفها وقويها .

إن كوكبنا الصغير يتعرض للخطر بسبب ترسانات الأسلحة التي يمكن أن تفجره ، وبسبب عبء النفقات العسكرية التي يمكن أن تفرقه ، وبسبب عدم تلبية الاحتياجات الأساسية لثلثي سكانه الذين يعيشون عيش الكفاف على أقل من ثلث موارده ، إننا ننتمي إلى ما هو أثبت بفكر عالمي يؤمن بأننا نستعير هذه الأرض من أولادنا بقدر ما ورثناها من أجدادنا ، فطاقة حمل الأرض ليست بلا حدود شأنها في ذلك شأن مواردها ، كما أن احتياجات الأمن القومي مشروعة ولا بد من تلبيتها ، ولكن ترى هل يتوجب علينا أن نقف مكتوفي الأيدي كشاهد لا حول له ولا قوة على الانجراف تجاه مزيد من انعدام الأمن بتكلفة أكبر ؟

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠